تهاوي حصّة الأجور من الناتج المحلي

يشكّل العمّال الشريحة الأكبر من الشعب والعمود الفقري للاقتصاد والمجتمع، إلّا أن حصّتهم من الناتج المحلّي الإجمالي لم تتعدَّ 25% في عام 2012، وهي تراجعت من 40% في عام 1992، على رغم توقف الحرب واستقرار سعر صرف الليرة، وبعد أن كانت تشكّل 50 إلى 55% قبل الحرب. اللافت أنّ هذه النسبة التي تشمل التقديمات الاجتماعية، حتى بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب، لا تزال من الأدنى في العالم، وفقاً لإحصاءات مؤشّرات التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة. ويقدّر كمال حمدان، هذه الحصّة بما يراوح بين 28 و30% حالياً، فيما تقارب الـ50% في كلّ من اليونان وقبرص، والـ58% في فرنسا، و60% في بلجيكا، و65% في سويسرا. هذا الواقع هو نتيجة سياسات اتبعتها السلطة منذ عام 1993 في أعقاب الحرب الأهلية، وأدّت إلى ضرب العمل النقابي وتشتيت القوى العاملة وإضعاف قدرتها التفاوضية من أجل كبح الأجور وإبقائها عند مستويات منخفضة جداً.

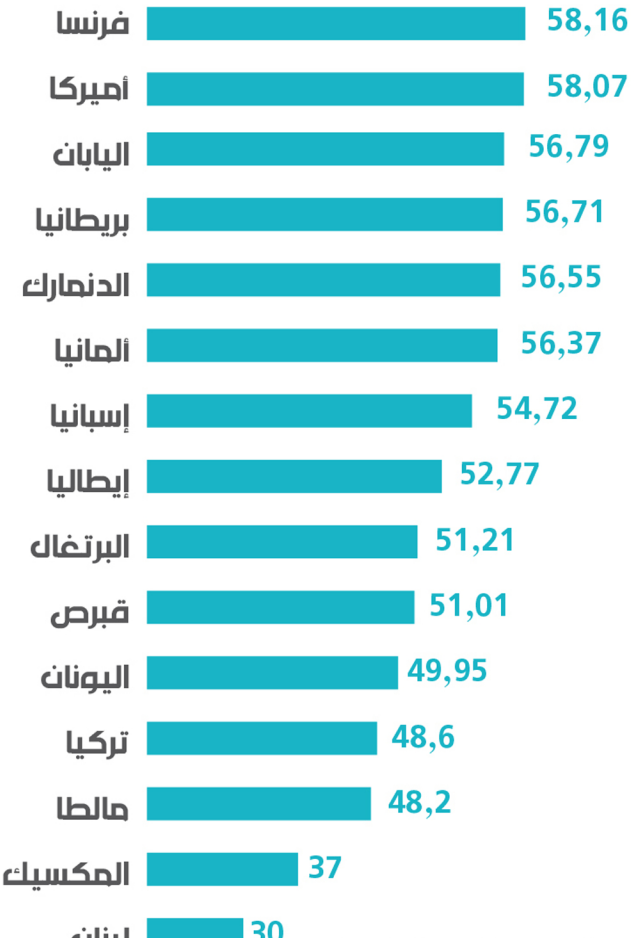

المصدر: الأمم المتحدة

العدد 36 – 2018/11/26